النور الساطع

في الفقه النافع

الجزء الأول

تأليف:

آية الله الشيخ علي آل كاشف الغطاء

منشورات طليعة النور

النور الساطع في الفقه النافع ج ١

- المؤلف: كاشف الغطاء ○
- الطبعة: الاولىٰ ○
- المطبعة: ستاره ○
- الكمية: ١٥٠٠ ○
- تاريخ الطبع: ١٤٣٠ ○
- شابك الدوره: ٠ ـ ٥٣ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ○
- شابك ج ١: ٧ ـ ٥٤ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ○

مركز التوزيع: قم ـ سوق القدس ـ پ ـ ٥٩ ـ هاتف: ٧٧٤٤٦٦٣ ـ ٠٢٥١

«انتشارات طليعه نور»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وبعد : فيقول المفتقر إلى الله عز وجل **علي بن المرحوم الشيخ محمد رضا بن المرحوم الشيخ هادي من آل كاشف الغطاء :**

قد ساعدني التوفيق الرباني على وضع كتاب في علم الفقه الجعفري سميته بـ **النور الساطع في الفقه النافع** قد شرحت به المسائل الفقهية شرحاً وافياً يتضح به معانيها ، ويتجلى فيه مداركها ومبانيها سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا لإتمامه ونيل الثواب الجزيل في إنجازه .

وقد وضعت له مقدمة في طرق امتثال التكليف تشتمل على مباحث الاحتياط والاجتهاد والتقليد ، ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق .

دليل الجزء الأول

الطرق لامتثال التكاليف الاحتياط ، والاجتهاد ، والتقليد ٩

ما يستثنى من القاعدة ١٣

عمل العامي بدون الأمور الثلاثة إذا طابق الواقع أجزأه أو مبحث معذورية الجاهل..... ١٤

وظيفة العامي إذا التفت إلى أن عمله بدون الأمور الثلاثة..... ٣٩

انكشاف الواقع للعامي بالتقليد وهل الصحة بمطابقة العمل لرأي المجتهد حين العمل أو حين الالتفات..... ٤٣

إذا لم يعلم العامي المقدار من الأعمال المخالفة للواقع ٤٥

إذا عرض على العامي في أثناء العبادة مسألة لا يعرف حكمها ٤٦

وجوب تعلم الأحكام الشرعية على الجاهل ٤٧

وجوب تعلم مسائل الشك والسهو..... ٤٩

مبحث الاحتياط ٥٦

تعريف الاحتياط..... ٥٧

البرهان على جواز العمل بالاحتياط ٥٧

جواز العمل بالاحتياط إذا لم يتيقن به مشروط بكونه مجتهداً أو مقلداً..... ٦٧

الاحتياط في جزئية شيء أو شرطيته ٦٨

انكشاف الواقع في أثناء الاحتياط..... ٦٩

الاحتياط مع الفتوى وبدونها ٧٠

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٦٢
مبحث الاجتهاد تعريفه ، شروطه ، تقسيمه ، أحكامه ٧١
تعريف المتأخرين للاجتهاد ٧٨
تعريف صاحب الكفاية للاجتهاد ٨٠
الدليل الاجتهادي والدليل الفقاهتي ٨١
الفرق بين المجتهد والفقيه والقاضي والمفتي والحاكم والزعيم الديني ٨٢
شروط الاجتهاد ٨٣
الأدلة على عدم حجية قول اللغوي ٨٩
التحقيق في المقام أنه لا يجوز للمجتهد أن يأخذ بقول اللغوي ويجوز للعامي ذلك ٩٢
ما يورد على الاحتياج لعلم الرجال ١٠٠
ما يعتبر في الملكة القدسية ١١٨
ما يتوهم من العلوم أنها من شرائط الاجتهاد ١٢٢
تقسيم الاجتهاد ١٢٦
التقسيم الأول إلى مطلق ومتجزي ١٢٦
إمكان التجزي في الاجتهاد ١٣٠
حجة القائلين بإمكان التجزي ١٣١
حجج المانعين من تجزي الاجتهاد الملكي ١٣٢
التقسيم الثاني إلى الاجتهاد في الفتوى والاجتهاد في الحكم ١٣٧
أحكام الاجتهاد والمجتهد ووظائفه ١٤٦
أحدها : جواز العمل بالاجتهاد وحجيته ١٤٦
الاستدلال على جواز الإجتهاد وحجية ظن المجتهد ١٥١
المطلب الأول جواز العمل بالاجتهاد في نفس مسألة جواز الاجتهاد ١٧٣
المطلب الثاني أن مسألة جواز الاجتهاد والتقليد أصولية أم لا ١٧٤

الثاني من الأحكام جواز الفتوى له بل وجوبها عليه ١٧٦
الثالث من الأحكام حرمة تقليد المجتهد لغيره وجواز تقليد الغير له ١٧٨
اعتبار اجتهاد المتجزي ١٩٢
وجوب تحصيل العلم في مسألة جواز التجزي ١٩٣
التجزي في أصول الفقه ١٩٤
اعتبار اجتهاد المتجزي في الفروع ١٩٥
حجج المانعين من إعتبار تجزي الاجتهاد الفعلي ٢٠٥
للعامي جواز تقليد المتجزي ٢١٠
الرابع من أحكام المجتهد والاجتهاد أنه يقلد عند عدم التمكن من المعرفة ٢١٣
الخامس من أحكام المجتهد والاجتهاد تخطئة المجتهد وتصويبه ٢١٣
التخطئة والتصويب ٢١٥
الموضع الأول في الموضوعات الصرفة ٢١٥
الموضع الثاني في العقائد الدينية ٢١٧
المخطئ في العقائد الواجبة هل هو آثم أم لا ؟ وهل يوجد القاصر فيها أم لا؟ ٢١٨
الموضع الثالث في الأحكام الفرعية العقلية ٢٢٥
الموضع الرابع في الأحكام الفرعية الضرورية ٢٢٧
كفر المخطئ في الضروريات ٢٢٨
الموضع الخامس في الأحكام الفرعية غير الضرورية ٢٢٩
تحرير محل النزاع في المقام وتشخيصه ٢٣٣
خزوج الأحكام الظاهرية ٢٣٥
المراد بالحكم الظاهري الذي لا خطأ فيه ٢٣٦
الموضوعات الصرفة ٢٤٠

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٦٤
الأصل في التخطئة والتصويب..... ٢٤٠
أدلة المخطئة..... ٢٤٣
أدلة المصوبة..... ٢٥٩
ثمرات القول بالتخطئة أو التصويب ٢٦٢
السادس من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب الاجتهاد كفائياً..... ٢٦٥
تأسيس الأصل في وجوب الاجتهاد..... ٢٦٦
تحقيق الحق في المقام..... ٢٦٧
السابع من أحكام الاجتهاد والمجتهد لزوم وجود المجتهدين بمقدار الكفاية ٢٦٨
الثامن من أحكام الاجتهاد والمجتهد وجوب الفتوى مما يترتب على المجتهد عيناً لو امتنع الباقين ٢٦٩
فروع ٢٧٠
التاسع من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب إعلام المجتهد عن نفسه بصلاحيته للفتوى والمرجعية في التقليد..... ٢٧٢
العاشر من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب تجديد النظر على المجتهد..... ٢٧٣
الحادي عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب تجديد النظر في الاجتهاد في الموضوعات .٢٧٧
الثاني عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد جواز تجديد النظر للمجتهد ٢٧٨
الثالث عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد وظيفة المجتهد عند العلم بفساد اجتهاده ٢٧٨
الرابع عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد يجب على المجتهد إعلام مقلديه عند تبدل رأيه..... ٢٧٩
الخامس عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب الإعلام عند تبدل الرأي في الموضوعات الخارجية..... ٢٨٤
وظيفة المقلد عند العلم برجوع المجتهد عن رأيه..... ٢٨٤
وظيفة المقلد إذا علم برجوع مجتهده عن إحدى فتاويه بنحو الإجمال..... ٢٨٧

الأعمال الصادرة على طبق الرأي المتبدل ٢٨٨
حجة المانعين من صحة الأعمال السابقة ٣١٢
السادس عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد فيما يخص وظيفة المجتهد بالنسبة لأعمال غيره المخالف له في الرأي ٣٣٤
السابع عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد فيما يخص وظيفة المجتهد في الأمور التي يقوم بها عن الغير المخالف له في الرأي ٣٣٨
الثامن عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد فيما يخص الأمور المتقومة بالطرفين فيما إذا أراد فعلها مع الغير المخالف له في الرأي ٣٤١
العبادة الواقعة بين المختلفين في الرأي ٣٤٨
التاسع عشر من أحكام المجتهد والاجتهاد الولاية العامة له ٣٥٠
تقسيم الولاية ٣٧٩
محل النزاع في الولاية ٣٨١
ولاية الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبة بنحو النيابة عن الإمام أم بنحو الجعل له ٣٨٧
شرائط الفقيه الذي له الولاية العامة ٣٨٩
الشك في موارد الولاية ٣٨٩
هل يشترط في تصرف الفقيه فيما له الولاية عليه المصلحة أو عدم المفسدة ٤٠٠
في تعارض ولاية الفقيه مع الفقيه الآخر ٤٠١
تزاحم ولاية الحاكم الشرعي مع ولاية غيره ٤٠٥
جواز نصب المجتهد لغيره فيما له الولاية عليه ٤٠٧
أقسام جعل المجتهد لغيره ٤٠٩
جواز عزل المجتهد للمنصوب ٤١٠
تصرفات المجتهد بعد موته أو بعد فقدانه لأهلية المرجعية ٤١١

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٦٦
حجة القول الثاني ٤١٤
حجة القول الثالث ٤١٥
أموال الفقيه في زمن الغيبة التي يصرفها على نفسه وشؤونه أو وجوب دفع أموال الإمام له ... ٤١٧
حجة القول بالسقوط في زمن الغيبة ٤٢٠
المعادن ٤٣٢
البحار ٤٣٣
الأرض التي لم يقاتل عليها ٤٣٣
الأرض الميتة ٤٣٤
الأرض التي لا مالك لها ٤٣٥
رؤوس الجبال ٤٣٥
بطون الأودية ٤٣٦
الآجام ٤٣٦
صفو الغنيمة ٤٣٦
صفايا الملوك وقطايعهم ٤٣٧
إرث من لا وارث له ٤٣٧
الغنيمة بغير إذن الإمام ٤٣٨
الأموال التي للفقيه الولاية عليها في صرفها في مواردها في زمن الغيبة ٤٤٤
يجب على المجتهد أن ينصب عاملاً يقبض الزكاة ٤٤٦
براءة ذمة صاحب الزكاة لو أوصلها إلى المجتهد أو وكيله ٤٤٧
لا يجوز للساعي تفريقها بدون إذن الفقيه ٤٤٨
نية القربة على المجتهد ٤٤٨
دعاء الإمام أو نائبه لمعطي الزكاة ٤٤٨

وجوب دفع زكاة الفطرة للمجتهد الجامع للشرائط عند المطالبة ٤٥٠
وجوب دفع الخمس للفقيه زمن الغيبة ٤٥٠
الأموال الموقوفة ٤٥٣
مجهول المالك والمال الذي لا يمكن إيصاله لصاحبه ٤٥٥
مقدار الفحص عن مجهول المالك ٤٦٨
مجهول المالك إذا ادعاه مدعي ٤٧٠
مصرف مجهول المالك ٤٧٢
من يجوز التصدق عليه بمجهول المالك ٤٧٦
عدم ضمان المتصدق بمجهول المالك إذا ظهر المالك ٤٧٧
الأراضي الخراجية ومال الخراج والمقاسمة ٤٨١
أرض الجزية والذمة ٤٨٢
مال الجزية ٤٨٢
عدم سماع الدعوى بعدم الأهلية على الحاكم إلا مع البينة ٤٨٣
الحقوق التي يتوقف استنقاذها على إذن الحاكم الشرعي ٤٨٨
الأعمال الموجبة لضمان المجتهد وما يكون ضمانها في ماله أو بيت المال ٤٩٥
تذنيب ٤٩٦
فيما ذكره الفقهاء للمجتهد من الولايات الخاصة ٤٩٦
ولاية المجتهد على الصغير ٤٩٧
ولاية المجتهد على المجنون والسفيه ٥٠٦
تعيين المراد بالأب والجد ومقدار ولايتهما ٥١١
مقدار ولاية الحاكم الشرعي على المجنون والسفيه ٥١٢
ولاية المجتهد على المغمى عليه والسكران ٥١٤

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٦٨
ولاية المجتهد على المفلس ٥١٤
ما يتوقف ثبوته مما تقدم على حكم الحاكم ٥١٥
ولاية المجتهد على الغائبين ٥١٧
الممتنع عن أداء ما عليه من الحقوق ٥٣١
ولاية المجتهد على الميت ٥٣٦
ولاية المجتهد على نصب الأمين للرهن ٥٣٩
ولاية المجتهد على نصب الوصي للميت ٥٤٠
ولاية المجتهد على من لا ولي له في الدم ٥٤٦
العشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب الفتوى بالتخيير والقضاء بالتعيين عند التعارض بين الأمارات ٥٤٦
قضاء المجتهد عند تكافؤ المتعارضين ٥٥٥
الواحد والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد فيما يخص اجتهاده إذا استند فيه إلى التقليد في بعض المقدمات ٥٥٥
الثاني والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد فيما يخص الأعمال التي شك في صحتها من جهة الشك في الاجتهاد صحته ٥٥٦
الثالث والعشرون من أحكام الاجتهاد والمجتهد ما يخص طرق إثبات اجتهاد المجتهد ٥٥٨
الرابع والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد التصدي للأمور الحسبية ٥٥٩
الخامس والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد عدم تغسيل المقتول بين يديه ٥٦٤
السادس والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد عدم انعقاد صلاة الجمعة في زمن الغيبة بدونه ٥٦٧
السابع والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد عدم انعقاد صلاة العيد بدونه في زمن الغيبة ... ٥٧٢
الثامن والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد عدم انعقاد صلاة الاستسقاء بدونه ٥٧٦

التاسع والعشرون من أحكام المجتهد والاجتهاد تقديمه في إمامة الجماعة ٥٧٧
الثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد لو عطّل الناس الحج أو زيارة النبيﷺ وجب على المجتهد أن يجبرهم على ذلك ٥٧٩
الواحد والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد أنه يخرج قبل صلاتي الظهر لمنى ويقيم بها إلى طلوع الشمس ٥٨٠
الثاني والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد يستحب له أن يخرج من المشعر بعد طلوع الشمس ٥٨١
الثالث والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد استحباب خطبة المجتهد يوم النفر الأول ٥٨١
الرابع والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد مشروعية الجهاد بل وجوبه بأمر المجتهد في زمن الغيبة ٥٨٢
باقي أحكام المجتهد في باب الجهاد ٥٨٣
الخامس والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد وجوب إجبار المجتهد للمحتكر على بيع ما احتكره ٥٨٦
السادس والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد اعتبار قبضه فيما يعتبر فيه القبض إذا كان في الجهات العامة ٥٨٩
السابع والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد جواز بذل السبق في المسابقة والرماية من بيت المال ٥٨٩
الثامن والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد عدم جواز فسخ النكاح بالعيوب بدون مراجعته ٥٨٩
التاسع والثلاثون من أحكام المجتهد والاجتهاد بعثه للحكمين في الشقاق بين الزوجين ٥٩١
الأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد أن يكون اللعان بين الزوج والزوجة بين يديه ٥٩٤

آيت الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء ٦٧٠
الواحد و الأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد أنه ينفق على اللقطة من الإنسان والحيوان والتي يخشى فسادها ببيعها ٥٩٤
هل يجب على الحاكم قبول اللقطة ٥٩٥
الثاني والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد جواز القضاء والحكم للمجتهد ٥٩٦
جواز قضاء المتجزي ٦٠٠
إن الحاكم يحكم بعلمه ٦٠٢
الترافع من غير أهل المذهب ٦١٨
نفوذ حكم المجتهد وعدم جواز نقضه ٦١٩
نقض الحكم ٦٢١
الفحص عن حكم الغير ليعلم ما يوجب نقضه ٦٢٨
هل يعتبر في النقض مطالبة صاحب الحق ٦٣٤
المراد بالجواز في قولهم جواز النقض ٦٣٤
المراد بالنقض ٦٣٥
ابتداء النقض من حينه أو من حين ٦٣٥
صدور الحكم ٦٣٥
الشك في جواز النقض ٦٣٥
المراد من حرمة النقض ٦٣٧
نقض الحكم بالفتوى وبالعكس ٦٣٩
وجوب إعلام الحاكم بخطأه في حكمه ٦٤٥
عدم نفوذ حكم الحاكم ٦٤٦
فيما لو أخطأ الحاكم فالدية من بيت المال ٦٤٧
بقية أحكام المجتهد والاجتهاد بالنسبة للقضاء ٦٤٨

٦٧١ ..... النور الساطع في الفقه النافع / ج ١
الثالث والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا كانا يفتقران إلى الجرح أو القتل افتقرا إلى إذنه ٦٤٨
الرابع والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد : إقامة الحدود والتعزيرات ٦٥٠
إنّ الحاكم يبدأ برجم المرجوم إذا كان مقراً ٦٥٢
إن الحاكم يجب عليه إقامة الحد بعلمه ٦٥٢
إنّ للمجتهد العقاب زيادة على الحد فيما لو وقعت المعصية في وقت شريف أو موضع شريف ٦٥٣
عفو المجتهد عن المجرم وعدم إقامة الحد أو الجلد عليه إذا أقر بالجريمة ٦٥٣
بقي الكلام في بقية أحكام الحاكم الشرعي المتعلقة بالحدود ٦٥٥
الخامس والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد : أنّه له الحبس على التهمة ٦٥٥
السادس والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد : أنّ إذنه رافع للضمان ٦٥٥
السابع والأربعون من أحكام المجتهد والاجتهاد : أنّ الإمام عليه دية من قتل خطأً ولا وارث له ولا عاقلة ، كما أنّ تقسيط الدية على ما يراه من المصلحة ٦٥٦
خاتمة فيها مطالب ٦٥٦
حقوق العالم الديني على غيره ٦٥٦
فرض العلم والحث على طلبه ٦٥٨
سؤال العالم ٦٥٨
مجالسة العلماء ومذاكرتهم ٦٥٨
دليل الجزء الأول ٦٦١